

(انتظروا الإمارات.. 2)

الكاتب



رائد برقاوي

رائد برقاوي

نعم.. حقق اقتصاد الإمارات خلال العام 2022، أفضل سنوات توسع منذ أكثر من عقد، وحلّق بعيداً نحو آفاق أرحب من النمو الذي بات أقرب إلى الاستدامة، وهو الهدف الذي يسعى الجميع إلى بلوغه لتحقيق الازدهار المنشود.

النفط كان عاملاً مساعداً على تحقيق النمو، لكن الزخم الحقيقي أوجده القطاع الخاص، إذ كان المحرك الرئيسي للتوسع مدعوماً بحزم من القرارات والتسهيلات الحكومية التي تعهدت بتوفير كل ما هو مفيد لاستمرار ديمومة النشاط الاقتصادي عند أعلى المستويات، الأمر الذي تحقق ويستمر في التحقق.

القطاع الخاص الإماراتي بتنوعه ومرونته وأسسهِ القوية، استطاع مرة أخرى أن يأخذ زمام المبادرة وكان على قدر من المسؤولية والقوة، فنجح في أن يوسع نشاطه وينوع مفرداته، ويزيد زخم التوظيف في البلاد إلى أعلى مستوى في تاريخها وبواقع 673 ألف وظيفة تم توليدها خلال عام واحد.

سوق التوظيف في الإمارات بهذه القفزة يتقدم أسواق العالم من حيث النمو حيث سجل 14% مقارنة بالعام 2021، الذي كان قد ارتفع بدوره مقارنة بالعام 2020 الذي كان عام كورونا وما نجم عنها من انكماش في سوق العمل وتوقف العديد من الأنشطة بسبب الإغلاقات التي عمت دول العالم.

المهم في توسع سوق العمل، ليس فقط في النمو المحقق، ولكن أيضاً في تجاوز أعداد الوظائف حجمها في العام 2019، أي ما قبل جائحة كورونا، إذ تظهر أرقام رسمية صادرة عن وزارة الموارد البشرية والتوطين أن سوق العمل في القطاع الخاص سجل في نهاية العام الماضي 5.57 مليون وظيفة، مقارنة بـ 4.9 مليون وظيفة العام 2021، و5.1

مليون في العام 2019.

توسع القطاع الخاص في التوظيف انعكس بشكل لافت في الارتفاع الكبير بعدد العاملين لديه من المواطنين والمواطنات، الأمر الذي واكب إطلاق «نافس»، البرنامج الذي نجح برفع إجمالي عدد المواطنين العاملين في القطاع الخاص ليتجاوز الـ 50 ألف مواطن ومواطنة.

وانضم أكثر من 28 ألف مواطن للقطاع الخاص منذ إطلاق «نافس»، ولا يزالون على رأس عملهم، بينهم 76.2% لم يسبق لهم العمل في القطاع الخاص. وبلغت نسبة الزيادة في أعداد المواطنين الذين التحقوا بالعمل في القطاع الخاص 70% مقارنة بعام 2021.

خلق وظائف إضافية يعتبر أحد المؤشرات على حيوية أي اقتصاد، إذ يعني توليد أعمال جديدة وارتفاع الطلب على كل مستلزمات الحياة، وزيادة حجم الإنتاج المحلي ومعه التصدير والاستيراد، وتحسن أسواق التجزئة والصحة والتعليم، وارتفاع نشاط العقارات والإيجارات والخدمات والطيران والترفيه وغيرها، وهو أمر ينعكس إيجاباً على الأرباح وتحسن الدخل، وهو ما نلمسه يومياً في مختلف المجالات.

"حقوق النشر محفوظة لصحيفة الخليج. © 2024."